الأمم المتحدة

A/HRC/SF/2012/2

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

المحفل الاجتماعي

جنيف، ١-٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ مقرر مجلس حقوق الإنسان الوارد في الفقرة ٦ من قراره ٢٤/١٩، الذي يقضي بأن يركِّز المحفل الاجتماعي في دورته التي ستعقد في عام ٢٠١٢ على موضوع "تنمية وعولمة محورهما الإنسان"

تقرير معلومات أساسية مقدَّم من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يركز هذا التقرير على موضوع "تنمية وعولمة محورهما الإنسان" الذي وضع للمحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/١٩. ويتناول التقرير التنمية والحوكمة العالمية اللتين محورهما الإنسان في عصر يشهد تحديات متعددة وتحولاً اجتماعياً؛ وتعزيز التدابير والإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية القائمة على المشاركة والحوكمة الديمقراطية؛ وتدعيم بيئة عالمية مساعدة للتنمية. ويتضمن التقرير أيضاً موجزاً للمدخلات الواردة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وتقترح استنتاجات التقرير مسائل أخرى لمواصلة النظر فيها من قبل المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢، الذي سيعقد في الفترة من ١ حتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في جنيف.

* تقرير تأخر صدوره.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٣
ثانياً –	التنمية والحوكمة العالمية اللتان محورهما الإنسان في عهد يشهد تحديات متعددة وتحولاً اجتماعيـــاً	٤-١٨	٤
ثالثاً –	تدابير وإجراءات تعزيز التنمية القائمة على المشاركة والحوكمة الديمقراطية	١٩-٣٣	٩
	ألف– التنمية القائمة على المشاركة	١٩-٢٤	٩
	باء – الحوكمة الديمقراطية	٢٥-٢٨	١١
	جيم– الحركات الاجتماعية	٢٩-٣٣	١٢
رابعاً –	تدعيم بيئة عالمية مساعدة للتنمية	٣٤-٤٧	١٣
	ألف– تعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية	٣٤-٣٩	١٣
	باء – التمويل للتنمية	٤٠-٤٧	١٥
خامساً –	استنتاجات ومسائل ينبغي النظر فيها	٤٨	١٨

أولاً- مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٣/٦، أن يعمل المحفل الاجتماعي[(١)] بوصفه حيزاً فريداً في الأمم المتحدة للحوار التفاعلي بين ممثلي الدول الأعضاء، وآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمات الحكومية الدولية، ومختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، ومنظمات القاعدة الشعبية، حول مسائل مرتبطة بالبيئة الوطنية والدولية اللازمة لتعزيز تمتع الناس كافةً بجميع حقوق الإنسان.

٢- ونظر المجلس، في دورته التاسعة عشرة، في تقرير المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١ (A/HRC/19/70) واعتمد القرار ٢٤/١٩، الذي قرر فيه أن يركز المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ على موضوع "تنمية وعولمة محورهما الإنسان"، ويركز بصفة خاصة على: (أ) التنمية والحوكمة العالمية اللتان يكون محورهما الإنسان في عصر يشهد تحديات متعددة وتحولاً اجتماعياً؛ (ب) تعزيز التدابير والإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية القائمة على المشاركة والحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك من خلال دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية على الأصعدة الشعبية والمحلية والوطنية؛ (ج) تدعيم بيئة عالمية مساعدة للتنمية، بوسائل منها النظام المالي الدولي الذي ينبغي أن يدعم النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، والتنمية المستدامة واستئصال الجوع والفقر في البلدان النامية، مع السماح في الوقت ذاته بتعبئة متسقة لجميع مصادر تمويل التنمية.

٣- ويقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٨ من القرار ٢٤/١٩ التي طلب فيها المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تتشاور مع جميع الجهات الفاعلة المذكورة في القرار بخصوص المسائل المشار إليها أعلاه، وأن تقدم تقريراً كمساهمة أساسية في الحوارات والمناقشات التي ستجري في إطار المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ الذي سيُعقد في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ووجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، مذكرات شفوية إلى الدول الأعضاء ورسائل إلى جهات أخرى صاحبة المصلحة جاء ذكرها في القرار ٢٤/١٩، وطلبت في تلك المذكرات والرسائل موافاتها بمعلومات لإدراجها في هذا التقرير. وتم استلام مساهمات من البحرين وكولومبيا واليونان وإسبانيا؛ ومكتب أمين المظالم في بنما، وأمين المظالم المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان في السلفادور، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيكاراغوا، ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان؛ ومنظمة العمل الدولية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المحفل الاجتماعي، انظر: www.ohchr.org/EN/issues/poverty/sforum/pages/sforumindex.aspx.

والزراعة؛ ومجلس أوروبا؛ ووكالة نشر القانون الإنساني الدولي في أفريقيا الوسطى، والجمعية المجتمعية بابا جيوفاني الثالث والعشرون، ومنظمة العالم الرابع "كلنا معاً بكرامة"، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، ومؤسسة فريدريش إيبرت ستفتونغ، والمعهد الدولي ماريا أوزيلياتريس، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بتمويل التنمية، والعدالة الاجتماعية في التنمية العالمية، والمنظمة الدولية للمرأة الرياضية ومؤسسة الرياضة النسائية؛ والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان.

ثانياً- التنمية والحوكمة العالمية اللتان محورهما الإنسان في عهد يشهد تحديات متعددة وتحولاً اجتماعياً

٤- في عالم مترابط يواجه أزمات متصلة ببعضها البعض ويشهد تغييراً هائلاً، فإن النداءات المدوية التي تدعو إلى الكرامة والديمقراطية والحرية تكرر الحاجة الملحة إلى التغلب على التحديات العالمية من أجل تحقيق رفاه جميع الشعوب، والأرض، التي تمثل مترلنا المشترك. كما أن الشعوب في جميع مناحي الحياة أينما كانت تعيش تتأثر بطريقة أو بأخرى بالأزمات العالمية الاقتصادية والمالية والغذائية، والأزمات المتعلقة بالطاقة والمناخ وغيرها من الأزمات التي تواجه الإنسانية برمتها، ويتحمل الأشخاص الأكثر ضعفاً العبء الأكبر. ومع اتجاه المجتمع إلى التحول الاجتماعي، عليه أن يسترشد بمبدأ أن احترام حقوق الإنسان، المستند إلى كرامة الإنسان، هو الأساس النهائي الذي تقوم عليه شرعية إجراءات الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني. وفي عالم معولم، فإن أفعال هذه الجهات وامتناعها عن الفعل تمس بحياة الناس في أنحاء العالم بحيث يصعب التمييز بين الصعيدين العالمي والمحلي. وفي هذا السياق، يجب أن تكون التنمية العالمية والحوكمة العالمية مرتبطتين بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها جميع الدول، والتي على جميع الدول تنفيذها.

٥- وعندما اتحدت "شعوب" الأمم المتحدة معاً كفريق واحد جماعي يعمل من أجل الإنسانية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، بالاستناد إلى الدعامات المترابطة لحقوق الإنسان والسلام والتنمية، فقد تحدثت بصوت واحد، مستلهمة بتصميم جماعي على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره كإنسان، وفي المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين الأمم الكبيرة والصغيرة. والتزم هؤلاء الأفراد بالنهوض بالتقدم الاجتماعي وبتحسين مستويات الحياة في جو من حرية أفسح، واللجوء إلى التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية وضمان احترام الحقوق والحريات. وأقرت الدول، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وأكدت الدول أن لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات إعمالاً كاملاً، وأن على كل فرد واجبات تجاه المجتمع.

٦- وقد شهدت السنوات اللاحقة تطوراً تدريجياً للقانون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، شمل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل التزامات بالتعاون الدولي بين الدول ووردت بمزيد من التفصيل في التعليقات العامة. واستكمالاً لهذه الصكوك، ساهم الباحثون في النهوض بالالتزامات خارج حدود الأقاليم فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - مما أدى إلى وضع مبادئ ليمبورغ، ومبادئ ماستريخت التوجيهية، ومؤخراً مبادئ ماستريخت المتعلقة بالتزامات الدول خارج حدود إقليمها، التي تعالج الجوانب الإيجابية والسلبية لالتزامات الدول تجاه الناس خارج حدودها الوطنية.

٧- وقد أدى تدمير البيئة على نطاق واسع على مر السنين إلى أزمة إيكولوجية، أتت بالبيئة إلى مركز التحديات العالمية. وبرز مفهوم التنمية المستدامة، الذي يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، بشكل متكرر في جدول أعمال التنمية الدولية، وكان آخرها في مؤتمر الأمم المتحدة ريو+٢٠ للتنمية المستدامة.

٨- ولا يمكن تحقيق النمو الشامل والمنصف والمستدام إلا عندما يصبح الإنسان محور الاهتمام في مجال التنمية. وسلّم إعلان ريو لعام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية بما يلي: "يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة"[٢]. وحسبما ينعكس في الإعلان ويؤكد في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ "ينبغي إعمال الحق في التنمية بحيث يتم الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلة"[٣].

٩- ومنذ تسعينيات القرن الماضي، اكتسب تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومواصلة تعميم حقوق الإنسان في برمجة التنمية أهمية كبيرة في أعمال الأمم المتحدة. وينص إعلان وبرنامج العمل فيينا على أن "الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية"، ويطالب الدول كذلك بأن "تتعاون مع بعضها بعضاً من أجل ضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية"[٤]. وعلاوة على ذلك اعتمدت الحكومات، في ختام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٥ في كوبنهاغن، إعلاناً وبرنامج عمل يمثلان توافقاً جديداً في الآراء بشأن الحاجة إلى جعل الناس في محور التنمية[٥]. ووفقاً للإعلان، تعهد رؤساء الحكومات

(٢) للاطلاع على تفاصيل، انظر E/CN.17/1997/8.

(٣) للاطلاع على تفاصيل، انظر A/CONF.157/23.

(٤) للاطلاع على تفاصيل، انظر A/CONF.157/23.

(٥) للاطلاع على تفاصيل، انظر A/CONF.166/9.

البالغة ١١٧ حكومة بالعمل من أجل القضاء على الفقر وتحقيق هدف العمالة الكاملة ودعم مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة لتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية.

١٠- ويؤيد إعلان الألفية القيم الأساسية وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية، ويقدم رؤية مستنيرة للعولمة يكون في صميمها الناس. وتنص الفقرة ٥ من الإعلان على ما يلي: "إننا نعتقد أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصاً عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حالياً على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو. [...] ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماماً للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع"[٦]. وأعادت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التأكيد أيضاً على أن "التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصراً رئيسياً للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة"[٧]. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٥ المعنون "في جو من الحرية أفسح" تأكيد الصلة التي لا تنفصم بين التنمية وحقوق الإنسان، مؤكداً أننا لن نتمتع بالتنمية بدون احترام حقوق الإنسان، ولن نتمتع بحقوق الإنسان بدون تنمية[٨].

١١- وعلى الرغم من كل هذه الالتزامات، وعقود من النمو والعولمة، فلا يزال الملايين من الناس يعيشون بدون ديمقراطية وحرية وكرامة. ورسالة المجتمع المدني التي أعلنت في الشوارع وترددت في أرجاء العالم بواسطة تكنولوجيات الاتصالات الجديدة ووسائل الإعلام الاجتماعية هي أن التنمية تتمثل في التحرر من الخوف ومن العوز، لجميع الناس بدون تمييز. وعلى الرغم من الترابط بين حقوق الإنسان والسلام والتنمية، فإنه يُنظر إلى التنمية عملياً على أنها مرادف للنمو الاقتصادي ولا تقاس إلا من الناحية المادية فقط، وعلى الأخص بالناتج المحلي الإجمالي للبلدان. وقد تراكمت تدريجياً الآثار السلبية وأوجه القصور في إهمال جميع الأبعاد الأخرى للتنمية على مر السنين، مما أدى إلى احتشاد واسع النطاق للأزمات، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة.

١٢- وفي هذا السياق، عرض أمين المظالم المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان في السلفادور، في مساهمته لهذا التقرير، تجربة السلفادور في تنفيذ نموذج التنمية في أمريكا اللاتينية، والتي قيل إنها لم تعد بفائدة على الناس. وذكر أمين المظالم أن هذا الفشل يرجع إلى أنهم عملوا وفقاً لمفهوم ضيق للتنمية، لا "يساوي إلا خلق الثروة أو النمو الاقتصادي" فقط.

---

(٦) للاطلاع على تفاصيل، انظر A/RES/55/2.

(٧) للاطلاع على تفاصيل، انظر A/RES/60/1.

(٨) للاطلاع على تفاصيل، انظر A/59/2005.

ومثل هذا المفهوم الضيق للتنمية لا يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، وقد يحول الناس، وهم الذين يحق لهم الاستفادة من التنمية، دون التمتع بثمارها. وعلى سبيل المثال، لاحظت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند أن المعدلات العالية من النمو الاقتصادي التي شهدتها الهند لم تصل إلى "جميع شرائح المجتمع وجميع أنحاء البلاد بصورة عادلة". وعقب بعثة قطرية إلى تيمور ليشتي، أكدت مقررة الأمم المتحدة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان أهمية "النمو الشامل والعادل والمستدام". وحذرت من أن "مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي تخفي وراءها واقعاً قاسياً من الفقر المترسخ وارتفاع معدلات عدم المساواة"، وطالبت بسياسات اجتماعية واقتصادية تكفل تمتع الناس كافة بحقوق الإنسان[٩].

١٣- وبدأت حكومة بوتان نهجاً مبتكراً يعالج الحاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة للتنمية. وعن طريق تقديم مؤشر السعادة القومية الإجمالية (GNH) بدلاً من النظام الحالي القائم على الناتج المحلي الإجمالي، تهدف بوتان إلى قياس سعادة ورفاه شعبها وإعطاء أهمية متساوية للجوانب غير الاقتصادية لرفاههم[١٠]. وأعد مفهوم السعادة القومية الإجمالية على أربع ركائز هي: (١) الحوكمة الرشيدة، (٢) التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، (٣) المحافظة على الثقافة، (٤) حفظ البيئة[١١]. وعلى الصعيد العالمي، أطلق البرنامج الدولي للأبعاد البشرية للتغير البيئي العالمي وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً مؤشر الثروة الشاملة (IWI)، الذي يتألف من مجموعة من المؤشرات المصممة لقياس الاستدامة فيما يتجاوز المقاييس الاقتصادية والإنمائية التقليدية للناتج المحلي الإجمالي[١٢]. وهناك أيضاً أمثلة على النهوج الشاملة للتنمية في إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، اللتين وضعتا دستوريهما حول فكرة *بورين بيبير* (المعيشة الكريمة)، التي تدعو إلى التنمية المستدامة والسلم والوئام[١٣].

١٤- وأشارت مملكة البحرين إلى سياساتها المالية والاقتصادية التي تتشكل وفقاً للمبادئ التوجيهية لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. وتقوم هذه الرؤية على ثلاث ركائز مترابطة تشمل الاستثمار في المستقبل على أساس متين لتحقيق الازدهار الاقتصادي، والوصول إلى معدلات عالية من القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي وخلق قاعدة عريضة من الازدهار توفر فيها لكل فرد الوسائل والفرص.

---

(٩) للاطلاع على تفاصيل، انظر
.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12271&LangID=E

(١٠) للاطلاع على تفاصيل، انظر /www.gnhc.gov.bt.

(١١) للاطلاع على تفاصيل، انظر www.2apr.gov.bt/images/BhutanReport_WEB_F.pdf.

(١٢) يمكن تنزيل تقرير الثروة الشامل لعام ٢٠١٢ من هذا الموقع:
.http://api.cld.me/2k0k300R1W0A422j0U1i/download/IWR%20Lo-Res.pdf

(١٣) Jorge Ishizawa, Development dialogue, no. 59, June 2012، الصفحة ٣١.

١٥- وكثيرة هي التحديات في مجال حقوق الإنسان مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية والبطالة والهجرة والتشريد والعنف والحرب والاتجار بالبشر وإلقاء النفايات السامة التي تتجاوز الحدود الوطنية، وتهدد حياة وسبل كسب عيش الملايين من الأشخاص وتقوض أهداف العدالة الاجتماعية والسلام والأمن. وتستلزم مثل هذه المشاكل حلولاً دولية شاملة. ووفقاً للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، فإن "الحق في التنمية يستجيب للتحديات المعاصرة. والانتقال التدريجي إلى اقتصاد عالمي واحد يدعونا جميعاً لإنسانيتنا المشتركة ومسؤولياتنا المشتركة والمتباينة مع ذلك. ومن شأن الإصلاح لتحقيق حوكمة اقتصادية عالمية ديمقراطية وشاملة وقائمة على المشاركة بدرجة أكبر أن يعزز تهيئة بيئة مواتية للتنمية"(١٤). وبالمثل، أشارت خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن، فيرجينيا داندان، إلى أن التحديات المعاصرة "تتطلب تغييراً في طريقة التفكير بشأن اتخاذ القرارات والإجراءات، لاسترداد وإعادة استكشاف القيم المشتركة العريقة للإنسانية مثل التضامن، والتي هي في صدارة الحدود بين النظام والفوضى"(١٥).

١٦- وفي مساهمته لهذا التقرير، دعا مجلس أوروبا إلى التحول إلى نموذج إنمائي يشدد على كرامة الناس من خلال تعزيز اختياراتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يؤدي إلى إعمال حقوقهم وتمتعهم بها. وعادة ما كانت العولمة مصحوبة بتحرر اقتصادي وخصخصة وتحرر قطاعات التجارة والمالية والاستثمار والذي غالباً ما كان على حساب حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ذكرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيكاراغوا أنه في حين أتاحت العولمة الاقتصادية فرصاً جديدة للتنمية، فقد خلقت أيضاً مخاطر جديدة وأدت إلى تهميش بعض البلدان والجماعات والأفراد. وفي هذا الصدد، لاحظ الباحثون أن الحق في التنمية يمكن أن يعمل بمثابة جسر بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، عن طريق تقديم معلومات عن السياسات في مجالات مثل تغير المناخ، والمعونة الخارجية، والتجارة، والحصول على الأدوية، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتخفيف عبء الديون(١٦). وعلاوة على ذلك، فإن "التركيز على الحق في التنمية يمكن أن يساعد الناس على إدراك أن العولمة عملية سياسية وعامة وقابلة للمجادلة، وهي ليست قوة لا يمكن توقيفها ستتجاوز حتماً قدرات جميع الدول"(١٧).

---

(١٤) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11583&LangID=E.

(١٥) بيان خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، فيرجينيا داندان، في يوم التضامن الإنساني الدولي، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، المتاح على هذا الموقع: www.un.org/esa/socdev/documents/intldays/solidarity/Dandan-Message.pdf.

(١٦) Vitit Muntarbhorn, "The right to development as a bridge-builder for globalization". ويمكن تنزيل التقرير من هذا الموقع: www.fes.de/gpol/pdf/rtd_muntarbhorn-comment.pdf.

(١٧) انظر Anne Orford, "Globalization and the right to development", in Philip Alston (ed.), Peoples' Rights, Oxford University Press (2001)، الصفحات ١٢٧-١٨٤.

١٧- وتبين الأزمة المالية العالمية الأخيرة الخطر الذي تشكله النظم المالية المترابطة وغير الخاضعة للتنظيم. ووفقاً لحكومة كولومبيا، فإن التصدي للأزمة المالية سيتطلب إصلاحات كبيرة في المعمارية المالية العالمية. وقد أكدت كولومبيا أن مثل هذه الإصلاحات ينبغي أن تركز على تعزيز المؤسسات القائمة عن طريق تحسين الإدارة وجعلها أكثر إنصافاً. وأوصت كولومبيا بأن تطلب الدول زيادة مشاركة القطاع الخاص لأن تأثيرات القطاع الخاص واسعة الانتشار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. كما أكدت لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان على أهمية القطاع الخاص، وشددت على ضرورة أن يكون القطاع الخاص مسؤولاً عن احترام حقوق الإنسان.

١٨- وتقتضي التنمية التي محورها الإنسان إعادة صياغة مفهومي العولمة والتنمية بحيث تكونا أكثر من مجرد عمليات اقتصادية، ومراعاة أيضاً أبعادهما الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، وحتميات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وتصف العولمة عملية يتزايد فيها ترابط جميع الدول والشعوب والمؤسسات. ولن تكون هذه العملية ضارة شريطة حدوثها في سياق نهج قائم على حقوق الإنسان لأغراض التنمية.

ثالثاً- تدابير وإجراءات تعزيز التنمية القائمة على المشاركة والحوكمة الديمقراطية

ألف- التنمية القائمة على المشاركة

١٩- إن المشاركة عنصر ضروري لنهج قائم على حقوق الإنسان لأغراض التنمية والعولمة. وبالفعل، فإن مفهوم المشاركة الفعالة والحرة والهادفة هو عنصر أساسي للحق في التنمية. وتساعد المشاركة على ضمان حصول الناس على مكافهم الصحيح في صميم التنمية. ووفقاً للمقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، فإن "المشاركة حق من حقوق الإنسان الأساسية وهي أيضاً ضرورية لفعالية سياسات التنمية. ومن منظور حقوق الإنسان، يجب إيلاء اهتمام لمشاركة الفئات الأكثر ضعفاً وحرماناً من المجتمع مثل الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم وتنفيذ برامج التنمية". وفي مساهمتها لهذا التقرير أكدت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة غير الحكومية العالم الرابع "كلنا معاً بكرامة" على أهمية التنمية القائمة على المشاركة. ووفقاً لمنظمة العالم الرابع "كلنا معاً بكرامة"، فإن "الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هم الأقل استفادة من ثمار التنمية والعولمة، في حين أن الأثر السلبي يمسهم ويؤثر على سبل كسب عيشهم بشكل غير متناسب" ولن تكون التنمية فعالة إلا من خلال "مشاركة جميع الأشخاص، بمن فيهم الأكثر فقراً" لأن "الأشخاص الذين

يعيشون في فقر مدقع لديهم معرفة متعمقة جداً بالفقر المدقع وقضايا التنمية، لأنهم يواجهون ذلك يوماً بعد يوم ".

٢٠- وهناك عدة أمثلة على التنمية القائمة على المشاركة، ومنها الجمعيات التعاونية، وهي نماذج أعمال محورها الإنسان تهدف إلى المساهمة في الحد من الفقر وتوليد العمالة وتحقيق التكامل الاجتماعي. ويمكن أن تؤدي مثل هذه التعاونيات دوراً في تعزيز حقوق الإنسان. كما يمكن أن تعزز الاندماج والتماسك الاجتماعيين من خلال تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة. ويمكن أن تساعد أيضاً على تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. واعترافاً بأهمية التعاونيات، أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات واعتمدت موضوع "المؤسسات التعاونية تبني عالماً أفضل"[١٨].

٢١- وعرضت الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتركة أمثلة أخرى على التنمية القائمة على المشاركة في هذا التقرير. ووصفت حكومة إسبانيا لجنتها الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها واحدة من الأمثلة على ذلك. وتتألف هذه اللجنة من ٦١ عضواً يمثلون مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك النقابات العمالية والشركات ومنظمات المستهلكين والتعاونيات والقطاعين الزراعي والبحري. وتشير لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان إلى أن تنفيذ برنامج جنوب أفريقيا لتحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي نجح بسبب اجتماعات مشتركة بين المسؤولين الحكوميين وممثلي الصناعة والفقراء.

٢٢- وفي مساهمتها، دعت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى إزالة الحواجز التي تعترض المشاركة. وذكرت أن "التماسك والتضامن الاجتماعيين، إلى جانب المشاركة، شرطان أساسيان من شروط تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي، ويجب الاستمرار في بذل الجهود لتطوير وتعزيز المؤسسات والآليات التي تشجع على التكامل الاجتماعي". وأبرزت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مداخلتها أهمية "العمليات المشتركة لصنع القرار" مع الإشارة إلى أن ٩٢٥ مليون شخص يعانون من الجوع.

٢٣- وعرضت الجمعية المجتمعية بابا جيوفاني الثالث والعشرون تجربة ناجحة تشمل مشاريعها الإنمائية التي محورها المشاركة في كينيا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا. ووفقاً للجمعية، فإن برنامجها لرعاية الأيتام والأطفال الضعفاء، المسمى مشروع قوس قزح، مكّن الأسر الضعيفة من خلال الحصول على ائتمانات صغيرة، مما خلق بالتالي نموذجاً إنمائياً محوره الإنسان. ولعبت المشاركة المجتمعية دوراً رئيسياً في نجاح تنفيذ المشروع نظراً لأن المستفيدين المحتملين قاموا بإشراك ناس يعيشون في فقر مدقع بصورة مباشرة في التخطيط وصنع القرار.

---

(١٨) للحصول على معلومات، انظر: http://social.un.org/coopsyear/global-launch.html.

٢٤- وبدأت منظمتان غير حكوميتين نهجاً مبتكراً لتمكين المرأة من خلال المشاركة الإيجابية في الرياضة - المنظمة الدولية للمرأة الرياضية ومؤسسة الرياضة النسائية. وأشارت هاتان المنظمتان إلى أن "فرص المشاركة في أسلوب حياة تختاره المرأة بنفسها واتباعها لتجسيد إيجابي لهما تأثيرات ملحوظة على الفتيات".

باء- الحوكمة الديمقراطية

٢٥- سلّم إعلان وبرنامج العمل فيينا بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة وتعزز بعضها بعضاً. ويعتبر مبدأ الحوكمة الديمقراطية، الوارد في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أمراً حيوياً لتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة والعادلة والشاملة. ويعتمد تحقيق التنمية وإعمال حقوق الإنسان بشكل خاص على الحوكمة الديمقراطية وخاصة في البلدان التي تكون في حالة نزاع وما بعد نزاع والتي تنتقل نحو الديمقراطية ويتعين استعادة أوضاع السلام والأمن. ويتطلب بناء الحوكمة الديمقراطية أن تبذل الدول والمجتمع المدني والشركات والمجتمع الدولي والأفراد جهوداً جماعية.

٢٦- وينبغي للدول وغيرها من الجهات المعنية أن تنظر في الحوكمة الديمقراطية في سياق تنمية وعولمة محورهما الإنسان. وفي "إعلان المجتمع المدني إلى الأونكتاد الثالث عشر"، أشارت مجموعة من المنظمات غير الحكومية إلى أنه "لن يتسنى التمتع بحقوق الإنسان بالكامل إلا إذا كانت الدول والمؤسسات مسؤولة بطريقة ديمقراطية"[(١٩)]. وقد أكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان على الدعوة إلى زيادة المساءلة في مجال حقوق الإنسان، حيث قالت: "علينا أن نحفز اتساق السياسات والتكامل المنهجي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، عبر مختلف القطاعات، وعبر المؤسسات وعبر طبقات الحوكمة. ولا يمكن أن تتحقق تطلعات الإنسان للرفاهية إلا عندما يكون هناك إطار مساءلة قوي"[(٢٠)].

٢٧- وذكر أمين المظالم المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان في السلفادور أنه من المهم جداً تحقيق "حوكمة ديمقراطية حقيقية تتجاوز الديمقراطية الانتخابية". كما أشارت هذه المساهمة إلى أن الحوكمة ينبغي أن "تتسم باحترام كامل لحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة، وتعزز المشاركة الاجتماعية والكفاءة والتحسن المستمر"، وحثت الحكومات على القضاء على الممارسات السيئة مثل السرية والفساد والبيروقراطية والمحسوبية. وبالمثل، يرى مكتب أمين المظالم في بنما أن إساءة استعمال السلطة من قبل المسؤولين العموميين كعائق أمام التنمية، وأكد على الحاجة إلى تمكين منظمات المجتمع المدني من أجل القضاء على مثل هذه الممارسات السيئة.

---

(١٩) للاطلاع على تفاصيل، انظر إعلان المجتمع المدني إلى الأونكتاد الثالث عشر: الخلاصة (TD/463).

(٢٠) للاطلاع على تفاصيل، انظر:
.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=11583&LangID=E

٢٨- ويمكن أن تكون الممارسات السيئة مثل الفساد عقبة رئيسية أمام الحوكمة الديمقراطية. وقد أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في معرض ترحيبه باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٢١] إلى أن: "الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات. فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري. ... والفساد عنصر رئيسي في تدهور الأداء الاقتصادي وعقبة كبرى في طريق التنمية وتخفيف حدة الفقر". وعن طريق اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على الفساد وتحسين الحوكمة الديمقراطية، يمكن للدول تعزيز بيئة مواتية لتنمية محورها الإنسان.

جيم- الحركات الاجتماعية

٢٩- سعت الشعوب على مر التاريخ إلى إجراء تغييرات جوهرية في مجتمعاتها من خلال الحركات الاجتماعية. وقد عمل التضامن في مجال حقوق الإنسان على تعبئة الشعوب المضطهدة في عملية البحث عن غايات مشتركة، بما في ذلك في النضال ضد العنصرية، والفصل العنصري، والاحتلال الأجنبي، والسيطرة الاستعمارية، والأنظمة الديكتاتورية، والانتهاكات الصارخة الأخرى لحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا مجموعة واسعة من التدابير التي اتخذتها الشعوب لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعمال حقوقها وحرياتها. وقد أثارت المظالم المتراكمة لدى الشعوب في مواجهة الظلم صراعات واسعة من أجل التحول السياسي والاجتماعي. وينعكس ذلك في موجات الحركات الديمقراطية التي حدثت منذ بداية عام ٢٠١١ في المنطقة العربية. وتمثل الحركات الاجتماعية مثل "الربيع العربي" و"احتل" حركات للتعبير عن السخط الشعبي لما يلاحظ من ظلم وعدم مساواة في عمليات الحوكمة والتنمية القائمة.

٣٠- فقد أظهر الربيع العربي، على سبيل المثال، قدرة الشباب ووسائل الإعلام الاجتماعية على تعبئة المجتمع المدني وتحفيز التغيير. ووفقاً لهند ناصري اليمنية البالغة من العمر ٢١ سنة فإن "الثورة يقودها الشباب. وقد أعطتنا أملاً وجمعتنا معاً للمطالبة بحقوقنا". وقد شاركت السيدة ناصري في إنشاء منظمات لرفع الوعي بحقوق الإنسان، بما في ذلك "الحق في التعليم، والجنسية والضمان الاجتماعي الشامل [و] الرعاية الصحية"[٢٢].

---

(٢١) قرار الجمعية العامة ٥٨/٤.

(٢٢) للاطلاع على تفاصيل، انظر:
.www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/TheYouthOfYemenInTheArabSpring.aspx

٣١- وأعربت وكالة نشر القانون الإنساني الدولي في أفريقيا الوسطى عن اهتمامها الخاص بالشباب، ولا سيما حقهم في التعليم. وأفادت بأن التعليم يسمح للشباب بتولي مسؤولية تمكينهم في المجتمع وضمان ذلك وتولي مسؤولية أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. كما أكدت الوكالة على أن التضامن واحترام الكرامة الإنسانية يمكن أن يسهما في نجاح التنمية الحقيقية.

٣٢- وفيما يتعلق بالحركات الاجتماعية قريبة العهد، فإن وسائل الإعلام الاجتماعية تستحق اهتماماً خاصاً. وقد قدمت أدوات وسائل الإعلام الاجتماعية مثل الفيسبوك ويوتيوب وتويتر وفليكر وسيلة للشعوب لتوجيه طلباتها والمطالبة بحقوقها. وساعدت وسائل الإعلام الاجتماعية النشطاء على تنظيم حركات احتجاجية سلمية والإعلان عن نضالهم في تونس والقاهرة ومدريد ونيويورك، وغيرها من المدن والبلدات في جميع أنحاء العالم - في بعض الأحيان في مواجهة قمع عنيف. وقد أيدت الممارسة المفيدة للحرية والكرامة وساعدت على تحقيق قيمة حقوق الإنسان وفقاً للمادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٣- وفي الوقت نفسه، أشار التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين إلى القيود المفروضة على عمل المواطنين بسبب اللوائح التي تفرضها الدول على الإنترنت والهواتف المتنقلة ووسائل الإعلام الاجتماعية. كما ذكر التحالف أن "الجهود المبذولة لتعبئة المواطنين تقوضها الأعمال التي تقوم بها الحكومات لتقييد حرية الإنترنت من فرض رقابة على المواقع، ومن خلال إصدار القوانين التي تقيد الوصول إلى معلومات محددة وتوزيعها".

رابعاً- تدعيم بيئة عالمية مساعدة للتنمية

ألف- تعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية

٣٤- يشار إلى أهمية التعاون الدولي في ميثاق الأمم المتحدة. وتنص المادة ٥٦ من الميثاق على أن "يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة" لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ويكرر الإعلان بشأن الحق في التنمية هذا النداء للتعاون بين الدول. وعلاوة على ذلك، يدعو إعلان وبرنامج العمل فيينا المجتمع الدولي إلى "أن يشجع قيام تعاون دولي فعال لإعمال الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية"[٢٣].

(٢٣) إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة ١٠ من الجزء الأول.

٣٥- وفي مطلع الألفية، أصبح إعلان الألفية منبراً للحكومات في جميع أنحاء العالم والأمم المتحدة والشركاء في التنمية، الذين أخذوا عهداً معاً لجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة، وتعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلاً عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً. ومن المواد ذات الصلة المباشرة بالحق في التنمية، الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، (ب) معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، (ج) معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، (د) المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية، (هـ) التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية و(و) التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٢٤].

٣٦- وفي مساهمتها، أكدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة مسؤولية المجتمع الدولي في الحد من الفقر من خلال تشجيع "جهود الاستثمار الاجتماعي الأكثر فعالية بغية تعزيز التضامن والمساواة ". وأشارت الإدارة إلى أنه "يجب أن يتجلى ذلك الالتزام أيضاً في المزيد من المعونات وفتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية".

٣٧- ولا يوجد شك في أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. غير أن وفقاً للجمعية المجتمعية بابا جيوفاني الثالث والعشرون، فإن "العديد من البلدان النامية ليست في وضع يسمح لها بإعمال حقوق مواطنيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية؛ ذلك أنها غالباً ما تفتقر إلى الموارد المالية والقدرات التقنية اللازمة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها على نحو فعال". وللتغلب على هذه العقبات، يدعو المعهد الدولي ماريا أوزيلياتريس إلى المسؤولية العالمية مشيراً إلى أنه "عندما لا تكون البلدان الأخرى قادرة على تحقيق هذا الهدف الأساسي أو عندما تكون البيئة الدولية غير مواتية لهذا الوفاء، ينبغي مناشدة المجتمع الدولي إلى التصرف على النحو المطلوب بموجب الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، والذي يسعى إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية".

٣٨- وفي عام ٢٠٠٩، اتفق زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقد في روما من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على العمل بهدف قَلب الانخفاض في التمويل المحليّ والدولي من أجل إنتاج الأغذية وتعزيز الاستثمارات الجديدة في القطاع الزراعي[٢٥]. وينبغي أن تكون الزراعة والحق في الغذاء من الأولويات البارزة في

---

(٢٤) للاطلاع على تفاصيل، انظر: www.un.org/millenniumgoals/global.shtml.

(٢٥) للاطلاع على تفاصيل، انظر: www.fao.org/wsfs/world-summit/en/.

جدول أعمال التنمية الدولية وعلى الدول أن تفي بالالتزامات التي قُطِعت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لتعزيز فرص الحصول على الغذاء من خلال زيادة المساعدة للتنمية الزراعية، والتصدي بشكل استباقي لخطر تغير المناخ على إنتاج الأغذية.

٣٩- كما أن الشراكة العالمية تؤدي دوراً حاسماً في مجال الصحة. وحق الإنسان في الصحة، المنصوص عليه في المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو شرط مسبق هام لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. وفي مساهمتها لهذا التقرير، قدمت مؤسسة فريدريش إيبرت منشورها المتعلق بنهج مبتكر لنظام صحة عالمي. ويقترح التقرير إنشاء صندوق عالمي لأثر الصحة يمول البحوث الطبية ويضمن حصول الباحثين على تعويض معقول، ويحافظ على اكتشافاتهم في المجال العام مما يؤدي بالتالي إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية[٢٦].

باء- التمويل للتنمية

٤٠- فيما يتعلق بالسعي إلى إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، توفر *دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٢* تحليلاً للآليات الحالية والمقترحة لتمويل التنمية من مصادر مبتكرة لاستكمال المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وتسلط *الدراسة* الضوء على إمكانات التمويل المبتكر للتنمية، ولكنها تخلص إلى أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب أنواعاً جديدة من الاتفاقات الدولية وتغيرات في الحوكمة العالمية[٢٧].

٤١- ويعرض إطار تمويل التنمية نُهجاً مبتكرة لتهيئة بيئة مواتية على الصعيد العالمي لأغراض التنمية. وتؤيد الاستنتاجات المستخلصة من مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢، ومؤتمره الاستعراضي في الدوحة في عام ٢٠٠٨، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الإصلاح العالمي للآليات المالية الدولية والمساعدة الإنمائية. وقد دعت المنظمات غير الحكومية أيضاً إلى إصلاح عملية تمويل التنمية. وفي مساهمتها، دعت المنظمة غير الحكومية العدالة الاجتماعية في التنمية العالمية إلى إنشاء آلية دائمة تُكلف بتحقيق تقدم في عمل جدول أعمال تمويل التنمية واقترحت الاستعاضة عن الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والحوارات الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية بلجنة تنسيق جديدة داخل المجلس مصممة لضمان تحقيق نتائج ملموسة وإجراء عملية متابعة ذات

---

(٢٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن صندوق أثر الصحة، انظر Thomas Pogge, "Getting the incentives right: The Health Impact Fund. A concrete contribution to global justice and an innovation in global health', Friedrich-Ebert-Stiftung, July 2011. ويمكن تنزيل المقال من: http://library.fes.de/pdf-files/iez/08344.pdf.

(٢٧) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٢، سعياً إلى تمويل جديد للتنمية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. للاطلاع على التقرير الكامل، انظر: www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_current/2012wess_overview_en.pdf.

منحى عمل. ويتطلب التمويل المناسب للتنمية آليات وتقنيات كافية لتقديم المساعدة الإنمائية، بما في ذلك التزام من البلدان المانحة والمتلقية وأموال كافية.

٤٢- وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تضع البلدان النامية سياسات وطنية لمكافحة الجوع والفقر في حين ينبغي أن تعزز الدول المتقدمة هذه السياسات من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن البلدان المتقدمة لم تف بالتزاماتها دائماً. ووفقاً للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بتمويل التنمية، "ينبغي لجميع البلدان تعجيل التقدم نحو تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي البالغ ٠,٧ في المائة ... من خلال وضع جداول زمنية ملزمة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ على أقصى تقدير". وحتى الزيادات الصغيرة في المساعدة الإنمائية يمكن أن تكون لها آثار كبيرة. ووفقاً لحسابات منظمة العمل الدولية، يمكن لأقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي توفير مجموعة أساسية من إعانات الضمان الاجتماعي لفقراء العالم بأكمله ولنسبة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ضمان حقوق جميع الأشخاص في مجموعة أساسية من الفوائد، مثل المياه والغذاء والتعليم والصحة[٢٨].

٤٣- وفي مساهمتها، اقترحت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بتمويل التنمية فرض ضريبة جديدة على المعاملات المالية لإدرار أموال إضافية لأغراض التنمية. وأفادت اللجنة بأن فرض ضريبة على معاملات العملات أمر ممكن من الناحية التقنية، ويمكن تنفيذه بكفاءة، ومن شأنه أن يؤدي إلى تعبئة أموال أكثر من جميع أدوات التمويل المبتكرة مجتمعة حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت أن الضريبة ستعمل "على تحسين التدرج وإعادة التوزيع في النظام الضريبي ... وستقلص من المخاطر الشاملة ومن احتمال وقوع الأزمات في المستقبل وستجعل حوافز القطاع المالي مطابقة لحوافز الاقتصاد الحقيقي". وبالإضافة إلى اقتراح اللجنة المتعلق بالضرائب، فقد أكدت اللجنة على مسؤولية البلدان النامية في وضع نظم ضريبية عادلة تعزز إعادة التوزيع المنصف للثروة.

٤٤- ودعا عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بشكل جماعي، إلى اعتماد ضريبة على المعاملات المالية العالمية لتعويض تكاليف الأزمات الاقتصادية والمالية والأزمات المتعلقة بالوقود والمناخ والغذاء الدائمة، وتعزيز إعمال حقوق الإنسان. وفي بيان مشترك لخبراء الأمم المتحدة المستقلين المعنيين بالفقر المدقع والغذاء والأعمال التجارية والديون الخارجية والتضامن الدولي، أشار الخبراء إلى أنه "نظراً لأن الأزمة المالية العالمية أدت إلى فقدان ملايين الوظائف، وأضفت الطابع الاجتماعي على أعباء الديون الخاصة ويمكن أن تتسبب الآن في خطر حدوث تراجعات كبيرة لحقوق الإنسان من خلال

(٢٨) إحاطات السياسات الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية "هل يمكن أن تتحمل البلدان المنخفضة الدخل تكلفة الضمان الاجتماعي الأساسي؟"
.www.ilo.org/public/english/protection/secsoc/downloads/policy/policy3e.pdf

حزم التقشف واسعة النطاق، فإن فرض ضريبة على المعاملات المالية يعتبر أداة عملية لتوفير وسائل للحكومات لحماية وإعمال حقوق الإنسان لشعوبها"[٢٩].

٤٥- وبالإضافة إلى زيادة المساعدات الخارجية، على الدول أن تحسن أيضاً فعالية المعونة. وأوصى إعلان وبرنامج عمل اسطنبول من أجل أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ بتحسين نوعية المعونة عن طريق جملة أمور، منها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاع الإنتاجي. وفي هذا الصدد، فقد كان من بين الشواغل الكبيرة الالتزام باستخدام أنظمة البلد كخيار أول لبرامج المعونة في دعم الأنشطة التي يديرها القطاع العام وتزويد حكومات أقل البلدان نمواً بمعلومات في الوقت المناسب وبطريقة شفافة عن الالتزامات والمصروفات السنوية. وفي مساهمتها، شددت حكومة اليونان على أهمية إتباع النظم الإنمائية "المدفوعة بالطلب" في تقديم المعونة بدلاً من صيغة "نظام واحد يناسب الجميع،"، بحيث تتمشى المعونة مع "الاحتياجات الفعلية للسكان المستهدفين". وأكدت اليونان أهمية توافق المساعدة الإنمائية الرسمية مع سياسات التنمية الوطنية للبلدان المتلقية.

٤٦- وحسبما أشار توافق آراء مونتيري، فإن الديون الخارجية تشكل أيضاً عقبة هامة أمام تمويل التنمية[٣٠]. ويوضح مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، الذي أعده الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية، الديون الخارجية في إطار حقوق الإنسان. وتشدد المبادئ التوجيهية على أن تمويل الديون وجمع الديون ينبغي أن يمتثلا لالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان[٣١]. ووفقاً للجنة حقوق الإنسان، فإن "ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة في الحصول على الغذاء، والمسكن، والملبس، والعمل، والتعليم، والخدمات الصحية، والتمتع ببيئة صحية لا يجوز أن تخضع لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية الناشئة عن الديون"[٣٢].

٤٧- ومن الجوانب المهمة الأخرى في تمويل التنمية هو الاستثمار المباشر الأجنبي. وينبغي أن تتبع الدول والشركات نهجاً قائماً على حقوق الإنسان بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، ينبغي أن يتوافق الاستثمار الأجنبي المباشر مع نظم إنتاج مستدامة بيئياً واجتماعياً ومع الأولويات الوطنية والمحلية[٣٣]. ويوفر كل من مشروع المبادئ التوجيهية بشأن تقييمات أثر

---

(٢٩) للاطلاع على تفاصيل، انظر:
.www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12150&LangID=E

(٣٠) للاطلاع على تفاصيل، انظر: .www.un.org/esa/ffd/monterrey/MonterreyConsensus.pdf

(٣١) للاطلاع على معلومات، انظر:
.www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/CallComments.aspx

(٣٢) الفقرة ٦ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٢/٢٠٠٠.

(٣٣) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر:
www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:62:1445637888397529::NO:62:
.P62_LIST_ENTRIE_ID:2453910:NO

اتفاقات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان[٣٤] وإطار الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والانتصاف" توجيهات إضافية بشأن اعتبارات حقوق الإنسان التي يجب أن تضعها الدول والشركات في الاعتبار فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر[٣٥].

خامساً- استنتاجات ومسائل ينبغي النظر فيها

٤٨- على أساس المعلومات والتحليلات الواردة في هذا التقرير، قد يرغب المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ في النظر في المسائل التالية المتعلقة بالتنمية والعولمة اللتين محورهما الإنسان:

(أ) الإطار الدولي لحقوق الإنسان كأساس لمناقشة التنمية والعولمة اللتين محورهما الإنسان؛

(ب) وفقاً لما أوصي به في تقرير المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١١، تعزيز الحق في التنمية وبناء قاعدة تمثيلية أوسع بتشجيع مشاركة كبيرة من جانب المجتمع المدني والجهات الأخرى ذات الصلة؛

(ج) بدائل لنموذج التنمية الاقتصادية السائد والعولمة غير الخاضعة للتنظيم التي يقودها السوق من خلال تعزيز الحوكمة والتنمية القائمة على المشاركة والحوكمة الديمقراطية ومشاركة الحركات الاجتماعية؛

(د) المشاكل الناجمة عن التنمية والعولمة اللتين محورهما مفهوم ضيق للنمو وآثارهما على حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب، وتحديد العقبات التي تعترض التنمية والعولمة اللتين محورهما الإنسان والنظر في استجابات للأزمات تستند إلى مبادرات المجتمع المدني وفي اتخاذ إجراءات على الصُعد المحلية والوطنية والعالمية؛

(هـ) مشاركة شعوب البلدان النامية والنساء والأطفال والشباب والأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرين والفئات الضعيفة الأخرى في عمليات صنع القرار المتعلق بالتنمية والعولمة؛

(و) الممارسات الجيدة في التنمية التي محورها الإنسان من جانب الحكومات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية والأفراد؛

---

(٣٤) للاطلاع على تفاصيل، انظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات أثر اتفاقات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان
.http://www2.ohchr.org/english/issues/food/docs/20110701Draft_Guiding_Principles_on_HRIA.pdf

(٣٥) للاطلاع على تفاصيل، انظر A/HRC/17/31: مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف".

(ز) إقامة حوار على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الفهم المشترك واتساق السياسات في الشراكة العالمية لتحقيق تنمية محورها الإنسان وقائمة على حقوق الإنسان؛

(ح) دور التعاون والتضامن والقانون الدولي وتقاسم المسؤوليات في خلق بيئة مواتية للتنمية على الصعيد العالمي؛

(ط) نُهج مبتكرة لتمويل التنمية من منظور حقوق الإنسان.